



وزارة الدولة للأسرة والسكان  
المجلس القومي للطفولة والأمومة

كلمة مشيرة خطاب

وزيرة الدولة للأسرة والسكان  
حول الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالاطفال  
القاهرة ٢٠ أبريل ٢٠١٠

السيدات والسادة

إنه لشرف عظيم لي أن أحدثكم اليوم عن الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالاطفال. وهي جهود لم تكن لتتحقق بدون الرؤية المستنيرة وقيادة السيدة الفاضلة سوزان مبارك، وهي اول من نبه الى هذه الجريمة، جهود بدأت في فبراير ٢٠٠٠ بقرار للجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة يضع الاطفال المهمشين، المعرضين لخطر الاتجار او ضحاياهم في صدر الاهتمام الوطنى. وعلى مدى سنوات عشر، قادت سيادتها جهدا عمليا علميا لانفاذ حقوق هؤلاء الاطفال دون اى تمييز، ومع ايلاء مصالحهم الفضلى الاعتبار الاول فى كل مايتخذ بشأنهم. وجاء تحركنا على مستويين الاول وهو توفير البنية التحتية الداعمة والثاني بتدخلات مباشرة للمنع والتأهيل واعادة الاندماج فى المجتمع وملاحقة الجناة.

اولا: البنية التحتية:

أرسينا البنية التحتية باحكام الاطار القانونى الداعم لحقوق الضحايا فى الحماية والتأهيل واعاد الاندماج وتغليظ عقوبة الجناة، وقمنا بسد الفجوات فى قاعدة البيانات وبرسم الاستراتيجيات والخطط الوطنية وتنسيق الجهد الحكومى والاهلى لسد منابع الاتجار فى الاطفال، وبانشاء آليات للرصد ولتلقى شكاوى الضحايا. وفى هذا كله كانت اتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل هادينا الاساسى. فاعلنت السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك الإستراتيجية القومية لحماية وتأهيل وإدماج أطفال الشوارع عام ٢٠٠٣ متزامنة مع اعلاننا بدء حوار مجتمعى لتطوير قانون الطفل بما يضمن حصول الاطفال المهمشين وغيرهم على حقوقهم كاملة. وفى نفس العام اطلقت سيادتها خدمة خط مساعدة الأطفال ذوي الإعاقة الذى يوفر المشورة الطبية والقانونية مجانا ويقدم العلاج والتغذية للفقراء منهم. واجرينا مسحا قوميا لاول مرة فى مصر عن عمالة الاطفال واعلنت سيادتها نتائجها مثلما شهدت اطلاق اول دراسة تحذر من التكلفة الاقتصادية لعمل الاطفال، واطلقت كارتا احمر ينبه لخطورة

الاستغلال التجارى للاطفال. واطلقت الإستراتيجية القومية للقضاء على عمل الأطفال وخطة العمل (٢٠٠٦) وقادت جهدا منظما يستهدف جذب الاطفال بعيدا عن الشارع وبعيدا عن سوق العمل، وتعاوننا فى ذلك مع عدد كبير من الوزارات والمحافظات وساعدنا الجمعيات الاهلية على التناول الحقيقى لقضايا المهمشين من الاطفال. واشاع ذلك مناخا موافيا للتعاون مع مجموعة كبيرة من المنصرين للاطفال كأصحاب حقوق واجبة الأداء. وفى ٢٠٠٥ اعلنت سيادتها الخطة القومية لحماية الاطفال من العنف واطلقت خط نجدة الطفل كآلية مجانية لتلقى شكاوى الاطفال والتدخل لعلاجها، وسط مخاوف من ان يهدد حق الاطفال فى التعبير عن انفسهم سلطة القائمين على امورهم. ويرجع لاصوات الاطفال وذويهم فى رسم الطريق الذى سلكته تعديلات قانون الطفل ووفر لها اجماعا شعبيا ليصدر القانون فى يونيو ٢٠٠٨، كأقوى تشريعات حقوق الإنسان وأكثرها انصافا لحقوق الأطفال المهمشين. واليوم بعد خمس سنوات ادركت الاسرة المصرية الفائدة التى جنتها من خدمة نجدة الطفل.

واستكملنا اوراق السياسات باصدار الإستراتيجية القومية لحماية النشء من المخدرات (٢٠٠٥) ووضعنا خطة عمل خمسية بالتوافق مع وثيقة عالم جدير بالأطفال (٢٠٠٥)، وخطة العمل الوطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال (٢٠٠٦)، واعدنا دليل التدريب للمتعاملين مع أطفال الشوارع (٢٠٠٧) ومسح لظاهرة أطفال الشوارع (٢٠٠٧). ووفرت هذه السياسات مدخل حقوقي تنموى متكامل ينسق جهود الجهات الحكومية والاهلية المعنية وبالتعاون مع شركاؤنا فى التنمية.

ولتمكين الفتاة المهمشة وكى لا تتحول الى ضحية للاتجار، ومن اسوان قلب الصعيد اطلقت سيادتها فى يناير ٢٠٠٢ مبادرة عام الفتاة المصرية، وذلك بعد عامين من الاعداد، وارتكزت المبادرة على ثلاث لات: لا للحرمان من التعليم، لا لختان الاناث ولا للزواج المبكر. وخضنا حملة اعلامية رفعت وعى المجتمع بقيمة الفتاة. وزاد التأييد لحقوقها الانسانية، وحققتنا نجاحا كبيرا فاق توقعاتنا. اليوم وبعد ثمان سنوات من العمل القاعدى تم تجريم الختان تتويجا لحركة مجتمعية قاعدية بفضل شجاعة قرى الصعيد التى اعلنت رفضها لهذه الجريمة، قرى يرجع لها الفضل فى تحويل ممارسة اجتماعية مقبولة الى جريمة يعاقب عليها القانون. كما اثمرت الخطة القومية لتعليم البنات نجاح مبادرة تعليم البنات، التى قادتها ورعتها السيدة الفاضلة سوزان مبارك، لتمنح الاف الفتيات فى افقر الكفور والنجوع، الفرصة كاملة فى تعلم نشط جيد النوعية يسلمهن بالمهارات الحياتية، ويضعهن على قدم المساواة مع غيرهن الاوفر حظا، الاف من الفتيات كن مرشحات للاتجار بهن فى سوق العمل او فى زواج مبكر، اتسعت الآن امامهن مجالات الاختيار ونجحن فى الفكك من مصيدة الاستغلال. ووثقت اليونيسيف التجربة المصرية كى تستفيد منها دول اخرى.

كما جاء التعديل التشريعى يضمن كحد أدنى الحقوق التى تكفلها اتفاقية حقوق الطفل. وجاء تناولنا لجرائم الاتجار بالاطفال وبيعهم واستغلالهم فى البغاء والمواد الاباحية تنمويا متكاملا، يعتمد إنفاذ حقوق الطفل كاملة بدءا بحقه فى الهوية، وفى التعليم، وفى الرعاية الأسرية. ولأول مرة فى مصر يكفل القانون للطفل حقه فى معرفة وحمل اسم والده

الشرعي. وللطفل معلوم الأم، ومجهول الأب أو المتنازع على ابوته الحق في ان تسجله امه عند الولادة. و رفع القانون السن الدنيا لزواج الفتيات إلى ١٨ عاما، وجاء الحق في الحماية من العنف رابطا لمعظم احكام القانون . وفصل القانون في وصف مختلف جرائم الاتجار ، ووسع دائرة حماية الضحايا وحقهم في التأهيل واعادة الاندماج، وغلظ عقوبة الجناة.

فجرم بيع الأطفال أو أعضائهم، أو استغلال للأطفال في الدعارة أو في المواد الإباحية، أو العمل القسري أو الاتجار بالأطفال بأي صورة كانت، حتى وإن وقعت الجريمة في الخارج؛

وجرم من استخدم الحاسب الآلي أو الانترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة وتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية. حتى وإن لم تقع الجريمة. كما جرم أسوأ أشكال عمل الأطفال وفق اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٢؛ وشدد القانون على حق الطفل في الخصوصية.

أنشأنا نظام حماية لا مركزي متكامل يعزز دور ومسؤولية المجتمع المحلي. تلعب فيه لجان الحماية مع خط نجدة الطفل دورا محوريا في الحماية الاجتماعية لضحايا الاتجار واستحدث القانون نظام جديد لقضاء الإحداث، يعتمد العدالة الاصلاحية و يمنع جنوح الأطفال، ويسهل إعادة إدماج الجانحين منهم. ورفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية من ٧ سنوات إلى ١٢ سنة.

وإنشاء محاكم متخصصة للطفل. ومنذ صدور القانون في يونيو ٢٠٠٨ وحتى الآن، لم تتوقف الدورات التدريبية للقضاة ووكلاء النيابة، والأخصائيين الاجتماعيين. وفي ظل تعاون مع المجتمع المدني. وشهد تنفيذا جيدا.

### **ثانيا: الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على بيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة والمواد الإباحية والاتجار في الأطفال**

أنشأ المجلس في نهاية ٢٠٠٧ وحدة مناهضة الاتجار بالأطفال وذلك استكمالاً لجهوده التي بدأها عام ٢٠٠٠ لحماية الطفل من كافة أشكال العنف والاستغلال، أعدت الوحدة **خطة عمل** وطنية لمناهضة الاتجار في الأطفال تستهدف رفع الوعي بجرائم الاتجار بالأطفال ودعم تنسيق دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال، كما نظمت **دورات تدريبية** للعاملين ببعض المنشآت السياحية ، والقضاة والقاضيات والخبراء النفسيين والاجتماعيين بمكاتب تسوية النزعات الأسرية بمحافظات القاهرة، والجيزة والسادس من أكتوبر، بالإضافة إلى تدريب ضباط الأحداث والآداب والسجون ومأموري الضبط القضائي، والمسؤولين عن تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة بوزارة الصحة ورجال الدين والدعاة، وأعدت الوحدة مسودة لمعايير الحد الأدنى لمناهضة الاتجار في الأطفال، كما أعدت دراسة عن المعايير الدولية بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في المواد الإباحية على شبكة الإنترنت ومدى اتساق النظام القانوني المصري معها. واجرت الوحدة دراسة استطلاعية عن زواج القاصرات ببعض قرى محافظة ٦ أكتوبر. واطلقت خدمة خط المشورة الاسرية والذي ساعد بالتعاون مع المجتمع المدني ووسائل الاعلام على كشف النقاب عن حالات

زواج القاصرات. ونظمت الوحدة برامج للتوعية بهذه القرى وتم اختيار متطوعات من اهالى القرى للتوعية بمضار زواج الاطفال وعمالة الاطفال وحرمان الفتاة من تعليمها. تلقي الخط منذ أغسطس ٢٠٠٩، ٢٣ ألف اتصال للمشورة منهم ٣٠٠ اتصال للإبلاغ عن زواج الأطفال وعن مآذونين متورطين في تزويج فتيات دون السن ونجحت الوزارة بالتعاون مع النائب العام ووزير العدل وبالتنسيق مع المجتمع المدني في كشف ٩٣٠٠ حالة خلال عام ٢٠٠٩، وصدرت قرارات من النائب العام بمحاكمة المآذونين المخالفين وتم توقيع العقوبة عليهم، وعلى سماسرة متورطين في توثيق زيجات لفتيات دون السن القانونية. كما تم تسوية بعض المنازعات الأسرية المتعلقة بتزويج الأطفال قصرأ بالمخالفة لتعديلات قانون الطفل والأحوال المدنية.

وكان لوزارة الدولة للأسرة والسكان دوراً محورياً في تغيير السياسات الخاصة بأعمال المآذونين وذلك بمراجعة جميع أعمال المآذونين والتي كشفت عن تزويج القاصرات بالمخالفة للقانون ، كما رفعت وعي المواطنين والمجتمع المدني بضرورة الإبلاغ عن المتورطين في مثل هذه الجرائم .. وكان لهذه الاجراءات والاعلان عنها دورها فى انخفاض ملحوظ فى حالات زواج الاطفال، الامر الذى يتطلب الاستمرار فى حملة توعية قوية يشارك فيها المواطنين .

كما كان لدور المتطوعين ووسائل الاعلام والمؤسسة الدينية دور هام. ويشرفنى الاشادة بالموقف المسئول لفضيلة المفتى الذى اصدر فتوى تدين ولى الامر الذى يقدم على الاتجار فى ابنته من خلال تزويجها وهى طفلة لاغراض تجارية .

وعلى المستوى الدولي تلعب وزارة الدولة للأسرة والسكان دورا نشطا من خلال تبادل الخبرات مع الدول الاخرى والمشاركة فى المؤتمرات والانشطة الدولية كما تقوم بتنفيذ برنامج مناهضة الاتجار بالأطفال بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأخر بالتعاون مع هيئة تير دى زوم والسفارة السويسرية، وتم إنشاء مركز لتأهيل الأطفال ضحايا جرائم الاتجار بمدينة السلام بالتعاون مع إحدى الجمعيات الدولية الأهلية FACE، ويجرى حاليا التفاوض مع منظمة الهجرة الدولية لإنشاء مركز اقليمي لتأهيل الضحايا، وتم الانتهاء من إنشاء مكتبة متخصصة وبث موقع إلكتروني خاص بالوحدة. وتقخر الوزارة بتعاونها الوثيق مع حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام

السيدات والسادة

لم تقتصر إنجازاتنا على الثورة التشريعية او رسم السياسات لصالح الاطفال الاضعف فلم نكتفى بسن القوانين بل حرصنا على انفاذها، ونتابع تنفيذ السياسات. ان نجاحنا الحقيقي يرجع الى مصداقيتنا لدى الفئات التى نخدمها ونسهر على حقوقها. وبفضل هذه المصادقية نجحنا فى إحداث تغيير فى النظرة إلى الأطفال خاصة الاضعف منهم باعتبارهم أصحاب حقوق واجبة الاداء. أن عدم التمييز ضد الأطفال شيء جوهري لإنفاذ حقوقهم، كما أن عدم حصول المرأة على حقوق المواطنة ينتقص من حصول الأطفال على حقوقهم.

لقد كانت رحلة طويلة وشاقة من أجل تكييف الحقائق على أرض الواقع مع التحديات الحديثة الناتجة عن الإنترنت والتقنية المتحركة. ما طالبنا به في البداية مثل صدمة للبعض ،

ولكن بالتوعية الصادقة والتواصل مع القاعدة الشعبية نعيش اليوم حركة مجتمعية داعمة لحقوق الضعفاء.

إلا أن العديد من التحديات ما زالت أمامنا :

إن الإصلاح التشريعي في مصر هو بداية المطاف لعمل شاق. فهو في حاجة إلى نشر الوعي بأحكام القانون، ورصد إنفاذ القانون لتقييم تأثيره. وآليات التطبيق والرصد. وأن يصاحب ذلك الإصلاح التعليمي، وتخصيص الموارد المالية المناسبة، وتنسيق جهود المؤسسات العاملة في مجال حقوق الطفل. وفي مجال الحماية من الاستغلال التجاري والجنسي للأطفال، نحتاج لرصد إنفاذ القانون لبناء قواعد بيانات دقيقة، وتشجيع التبليغ والارتقاء بالتقاضي، وتحديد الثغرات، وتشجيع إحداث مزيداً من التغيير. فما زالت ظواهر مثل عمالة الأطفال واطفال الشوارع تمثل تحدياً كبيراً لنا ولم ننجح في القضاء عليها وتحرير الأطفال من استغلالهم فيها، ولا يزال البعض يستخدم الفقر ذريعة لذلك.

واليوم وبعد انشاء وزارة الدولة للأسرة والسكان، اتسع نطاق عملنا ليشمل الاسرة المصرية كوحدة واحدة وتمكينها من القيام بدورها لحماية افرادها، خاصة الاضعف وهم عادة النساء والاطفال.

ان الامل يحدونا في مزيد من التقدم ولا نملك الا توجيه الشكر للشركاء المخلصين المساندين لنا من القيادات الدينية والمجتمعية، والأكاديميين، والبرلمانيين، والإعلاميين، والمجتمع المدني والأطفال أنفسهم. والشكر كل الشكر لسيدة مصر الاولى التي قادت هذا الجهد كله ورعته ونقول لها امامنا المزيد ونتطلع لاستمرار دعمها ومساندتها. فلكي منا يا سيدتى كل الشكر وشكرا لحسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.